دولة فلسطين

مجلس الوزراء

الحكومة الثامنة عشرة

تقرير تحليل القرارات الحكومية 2022

01 كانون الثاني – 31 كانون الأول 2022

مكتب الأمين العام

كانون الثاني 2023

دولـــــة فلسطـــــــين
مجلس الوزراء

الأمانة العامة

تقرير تحليل القرارات الحكومية 2022

يمكن الحصول على التقرير من خلال موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء palestinecabinet.gov.ps

للتواصل والإستفسار يرجى الإتصال على الرقم: 02-2969770 أو فاكس رقم: 02-2950979

أو على البريد الإلكتروني: Diwan@pmo.gov.ps

المحتويات

	الصفحة
1. تعريفات	1
2. ملخص	3
3. قرارات مجلس الوزراء	7
3.1 تنفيذ قرارات مجلس الوزراء	
3.2 القرارات المنفذة وفق سرعة التنفيذ	
4. تصنيف قرارات مجلس الوزراء	9
4.1 تصنيف القرارات وفق المجالات التنموية العامة	
4.2 تصنيف القرارات وفق المستويات الإدارية	
4.3 تصنيف القرارات وفق التخصص	
4.4 تصنيف القرارات وفق البرنامج الحكومي	
5. تكليفات مجلس الوزراء	14
5.1 تنفيذ تكليفات مجلس الوزراء	
5.2 التكليفات المنفذة وفق سرعة التنفيذ	
5.3 التكليفات المحددة بزمن للتنفيذ	
6. تصنيف تكليفات مجلس الوزراء	16
6.1 تصنيف التكليفات وفق المجالات التنموية العامة	
6.2 تصنيف التكليفات وفق المستويات الإدارية	
6.3 تصنيف التكليفات وفق التخصص	
6.4 تصنيف التكليفات وفق البرنامج الحكومي	
7. النتائج والتوصيات	20
7.1 النتائج	
7.2 التوصيات	
8. الملاحق	25

1. تعريفات

- **المجالات التنموية**: في هذا التقرير تم اعتماد مجموعة من المجالات التنموية الرئيسة وهي: مجال الحكم، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، البنية التحتية، ويتفرع منها مجموعة من القطاعات.
- **مجال التنمية الاقتصادية**: قطاع الصناعة والتجارة، وقطاع الزراعة والتنمية الريفية، وقطاع العمل، وقطاع السياحة والآثار، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- **مجال التنمية الاجتماعية**: قطاع التعليم (العام والعالي، والتدريب المهني والتقني)، وقطاع الحماية الاجتماعية والتمكين، وقطاع الصحة، وقطاع المرأة، وقطاع الشباب والرياضة، وقطاع الثقافة والتراث، وتعزيز صمود المقدسيين.
- **مجال البنية التحتية**: قطاع الطاقة، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع المياه والمياه العادمة، وقطاع النفايات الصلبة، وقطاع البيئة، وقطاع الاسكان والمباني العامة.
- **مجال الحكم**: قطاع العدالة وسيادة القانون، وقطاع الأمن، وقطاع العلاقات الدولية، وقطاع المال، وقطاع التنمية الإدارية، وقطاع الحكم المحلي والإداري، وقطاع إدارة الأراضي، والإحصاء، والإعلام.
- **القرارات الروتينية**: هي القرارات المتكررة، والتي لا تحتاج إلى تحليل واختيار البدائل، كونها تخضع لأحكام قانونية ومعايير تطبيق واضحة، ويمكن اتخاذها بسرعة، مثل تجديد تسهيلات مالية وقروض، ومنح أذونات شراء للشقق والأراضي، ومنح موافقة لتلقي دعم للشركات غير الربحية، وإضافة أعضاء للجان، والتعيينات، والترقيات، والتقاعد المبكر، وقرارات العطل والأعياد والمناسبات، وسحب ووقف وإلغاء قرارات.
- **نوع (تخصص) القرار**: هو صنف (نوع) القرار وفق مجال العمل أو النشاط، وبموجب هذا المعيار تُقسم القرارات إلى ما يلي: اعتماد سياسات وإقرار تشريعات جديدة، تشكيل لجان وفرق وطنية، المصادقة على اتفاقيات ومذكرات تفاهم، مشتريات ولجان عطاءات، تخصيص مبالغ مالية، موافقة على أوامر تغييرية، مساعدات مالية، اعتماد خطط عمل.
- **سرعة التنفيذ**: هي المدة الزمنية التي تم التنفيذ خلالها بشكل كامل.
- **القرارات التي تم تنفيذها**: هي القرارات التي تم الانتهاء من تنفيذها بالكامل.
- **القرارات قيد التنفيذ**: هي القرارات التي لا زال العمل قائم على إنجازها.
- **القرارات التي لم تنفذ**: هي القرارات التي لم يتم بدء العمل بتنفيذها حتى تاريخه، بل سيتم التحضير لها.

- **مؤشر فاعلية الحكومة:** هو مؤشر من مؤشرات الحوكمة العالمية التي يصدرها البنك الدولي لقياس درجة الحكم الرشيد، ويتم تقييم الدول بناءً على هذا المؤشر حسب مجموعة من العوامل أهمها **جودة السياسات وتنفيذها، ودرجة التزام الحكومة بتنفيذ سياساتها المعلنة.**
- **القرارات التشغيلية (التنفيذية):** هي القرارات المرتبطة بالعمليات التشغيلية اليومية للحكومة، تهدف لتسيير الأمور العادية وهي قرارات كثيرة التكرار كما أنها مبرمجة، مثال: منح أذونات شراء، والموافقة على تلقي الشركات غير الربحية مبالغ مالية.
- **القرارات التكتيكية (الإدارية):** هي القرارات التي تحتاج إلى تحليل عدة متغيرات وبيانات لعدة سنوات. مثال: تخصيص مبالغ مالية لمشاريع في محافظة أريحا والأغوار، تحديد الجهات الرقابية على تطبيق العمليات الفنية الإلزامية الخاصة بمؤسسة المواصفات والمقاييس، تدوير الموظفين العاملين بأعمال ذات بعد مالي مباشر.
- **القرارات الاستراتيجية:** هي القرارات التي تختص بتحليل وتحديد السياسات، وتحديد الأهداف العليا للمؤسسة والمسارات الرئيسية لتحقيقها والمشاريع الإستراتيجية، ويكون مداها الزمني طويل وتأثيرها كبير، ونطاقها واسع، وإمكانية السيطرة عليها متغيرة مع الوقت. مثال: استراتيجية الشراء الالكتروني، قرار بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قرار بقانون الخدمات الحكومية الالكترونية، اتفاقية الامتياز لمكب زهرة الفنجان.
- **البرنامج الحكومي:** وثيقة اعتمدتها الحكومة كرؤية وبرنامج عمل قابل للتحقيق خلال فترة توليها الحكم.

2. ملخص

صدر عن الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة خلال عام 2022 ما مجموعه 818 قرار. منها عدد 330 قرار روتيني، و488 قرار استراتيجي وتكتيكي (إداري).

من **القرارات غير الروتينية تم تنفيذ 139 قرار، و198 قرار لا يزال قيد التنفيذ، ولم يتم تنفيذ 151 قرار، ونسبها بالترتيب على النحو التالي: 28%، 41%، 31%.** أما القرارات **المنفذة** بشكل كامل فقد تبين أن 59% منها تم تنفيذه في غضون شهرين.

بلغت نسبة القرارات التكتيكية (الإدارية) 53%، والقرارات التشغيلية (الروتينية) 40%، والقرارات الاستراتيجية 7% بمعدل يزيد عن قرار كل جلسة، مع الإشارة إلى أن القرارات الاستراتيجية توزعت على المجالات التنموية المختلفة (الحكم والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبنية التحيتة).

ومن أبرز القرارات الاستراتيجية في **مجال الحكم**، المصادقة على مشروع قرار بقانون بشأن المختبر الجنائي، وقرار بقانون تعديل قانون العقوبات (الاتجار بالبشر)، ونظام التفتيش القضائي لأعضاء النيابة العامة، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتماد الخطة التنفيذية لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين لبيئة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون الهيئة العامة للبترول، واستراتيجية الشراء الإلكتروني، ومشروع قرار بقانون تفعيل محاكم الهيئات المحلية، وقرار سد الإحتياجات البشرية في الوزارات والمؤسسات.

أما أبرز القرارات الاستراتيجية في **مجال التنمية الاقتصادية** فكانت، نظام الشركات غير الربحية، ونظام إدارة وإجراءات ورسوم سجل الشركات، ونظام التقاوي والبذور ومواد الإكثار النباتية، وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات صدر تنسيب بقانون الخدمات الحكومية الإلكترونية، وقانون الخدمات البريدية، وقانون الاتصالات، واعتماد وثيقة رخصة شركات تقديم خدمات الألياف الضوئية. وتجدر الإشارة أن الحكومة **بدأت بالإعداد** لعدد من المشاريع الكبرى مثل مشروع صوامع القمح.

وتُعد أبرز القرارات الاستراتيجية في **مجال التنمية الاجتماعية**، قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وقانون بشأن تعديل قرار بقانون الطفل الفلسطيني، ونظام المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية، ولائحة إجراءات الحماية ومنح الحقوق للطفل، واحتساب فترات الغياب بسبب رعاية الطفل في استحقاقات التقاعد، بالإضافة الى مشروع اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

أبرز القرارات الاستراتيجية في **مجال البنية التحتية** كانت في قطاع الطاقة وأهمها: نظام ترخيص محطات شحن المركبات الكهربائية، ونظام رسوم مستخدمي نظام نقل الطاقة الكهربائية، وإتفاقية الإمتياز لمشروع زهرة الفنجان، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة **بدأت بالإعداد** لمشاريع كبرى في هذا المجال مثل مشروع محطات الطاقة الشمسية للمخيمات ومشروع سد وادي الباذان، بالإضافة لتشكيل لجنة لتأسيس شركة كهرباء فلسطين.

وبناء على الإحصائيات الخاصة بتصنيف القرارات وفقاً للبرنامج الحكومي تبين أن القرارات تركزت في محور الإصلاح والتطوير بنسبة 20%، يليه بنسبة 15% محور تحسين الخدمات وظروف الحياة للمواطنين وتخفيف معاناتهم، و5% نسبة القرارات لكل محور من محاور العلاقات الدبلوماسية والدولية والعربية والنهوض بالإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي. و4% نسبة قرارات محور الطاقة النظيفة ومحور صون الحريات وتعزيز الشفافية، و3% نسبة قرارات محور التعليم، و2% نسبة قرارات محور تعزيز دور المرأة الشباب، وبلغت نسبة قرارات كل من محور الاهتمام بالمصادر المائية ومحور الحد من البطالة ومكافحة الفقر 1% لكل محور منهما.

توزعت قرارات مجلس الوزراء على المجالات التنموية، بحيث صدرت أعلى نسبة قرارات في مجال الحكم بنسبة 26% وعددها 214 قرار، يليها قرارات مجال التنمية الاجتماعية بنسبة 17% وعددها 142 قرار، وقرارات مجال التنمية الاقتصادية بنسبة 8% وعددها 67 قرار، وقرارات صدرت في البنية التحتية بنسبة 8% وعددها 65 قرار. وبلغت نسبة القرارات الروتينية 40% من مجمل القرارات الصادرة عام 2022 وعددها 330 قرار.

أعلى نسبة قرارات صدرت في مجال الحكم هي قرارات قطاع التنمية الإدارية بنسبة 7%، وأعلى نسبة قرارات في مجال التنمية الاقتصادية كانت في قطاع الصناعة والتجارة بنسبة قرارات بلغت 3%، والعدد الأكبر من قرارات في

مجال التنمية الإجتماعية هي القرارات الصادرة في قطاع الصحة بنسبة 5%، وتمحور التركيز الأكبر في مجال البنية التحتية على قطاع الطاقة حيث بلغت نسبة القرارات الصادرة للقطاع 3% من مجمل القرارات.

عند تقسيم قرارات مجلس الوزراء وفقاً لمجال التخصص، تبين أن أعلى نسبة قرارات صادرة هي اعتماد سياسات وإقرار تشريعات جديدة بنسبة 33% من مجمل القرارات، يليها قرارات تشكيل لجان وفرق وطنية بنسبة 8%. وشكلت نسبة قرارات تخصيص مبالغ مالية 7% من مجمل القرارات، أما قرارات المصادقة على الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وقرارات المشتريات ولجان العطاءات نسبة 5%.

وفيما يتعلق بالتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء فقد بلغ العدد الإجمالي للتكليفات الصادرة عام 2022 ما مجموعه 814 تكليف، وبلغت نسبة التكليفات التي تم تنفيذها 41% أي ما مجموعه 336 تكليف، أما نسبة التكليفات قيد التنفيذ فقد بلغت 35% وعددها 282 تكليف، والتكليفات التي لم يتم البدء بتنفيذها 24% وعددها 196 تكليف. وتبين أن 79% من التكليفات التي تم تنفيذها نفذت في مدة زمنية أقل من شهرين. وتبلغ نسبة التكليفات المحددة بزمن 19% من مجمل التكليفات، في حين 65% من المؤسسات المكلفة لم تلتزم بالفترة الزمنية المحددة للتنفيذ.

أعلى نسبة تكليفات خلال فترة التقرير صدرت في مجال الحكم حيث بلغت نسبتها 29%، يليها مجال التنمية الاجتماعية 25%، يليها تكليفات مجال التنمية الاقتصادية بنسبة 14%، أما تكليفات مجال البنية التحتية فشكلت نسبتها 12%، وبلغت نسبة التكليفات الروتينية 20% من مجمل التكليفات.

وعند تصنيف التكليفات وفق التخصص تبين أن أبرز أنواع التكليفات وأعلاها نسبة هي التكليفات التي تتعلق بدراسة ومعالجة قضايا حيث بلغت نسبتها 22% من مجمل التكليفات الصادرة عام 2022، تليها دراسة التشريعات بنسبة 17%، وتقديم تصورات ومقترحات 11%، وتقديم دراسات وتقارير 10%، وقضايا وتعليمات مالية 9%.

هذا وبلغت نسبة التكليفات الصادرة بخصوص العطاءات والإحالات القطعية 6%، وبلغت نسبة التكليفات المحالة للجان للدراسة 4%.

وعند النظر لتوزيع التكليفات وفقاً لبرنامج عمل الحكومة، كانت أعلى نسبة تكليفات 21% في محور تحسين الخدمات وظروف الحياة للمواطنين وتخفيف معاناتهم، ومحور الإصلاح والتطوير 20%، ومن الملاحظ أن التركيز الأكبر كان على محوري الإصلاح والتطوير وتحسين الخدمات وظروف الحياة للمواطنين وتخفيف معاناتهم في كل من قرارات وتكليفات مجلس الوزراء خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

3. قرارات مجلس الوزراء

صدر عن الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر خلال عام 2022 أي في الفترة الممتدة من 01 كانون الثاني ولغاية كانون الأول 2022. ما مجموعه **818 قرار**، وتتوزع القرارات على جلسات مجلس الوزراء وفقاً للجدول رقم 1 (ملحق).

3.1 تنفيذ قرارات مجلس الوزراء

في هذا البند **تم استثناء القرارات الروتينية** من مجموع عدد القرارات، وأصبح عدد القرارات باستثناء الروتينية 488 قرار، تم تنفيذ 139 قرار، وقيد التنفيذ 198 قرار، ولم يتم تنفيذ 151 قرار، **ونسبها بالترتيب على النحو التالي: 28%، 41%، 31%.**

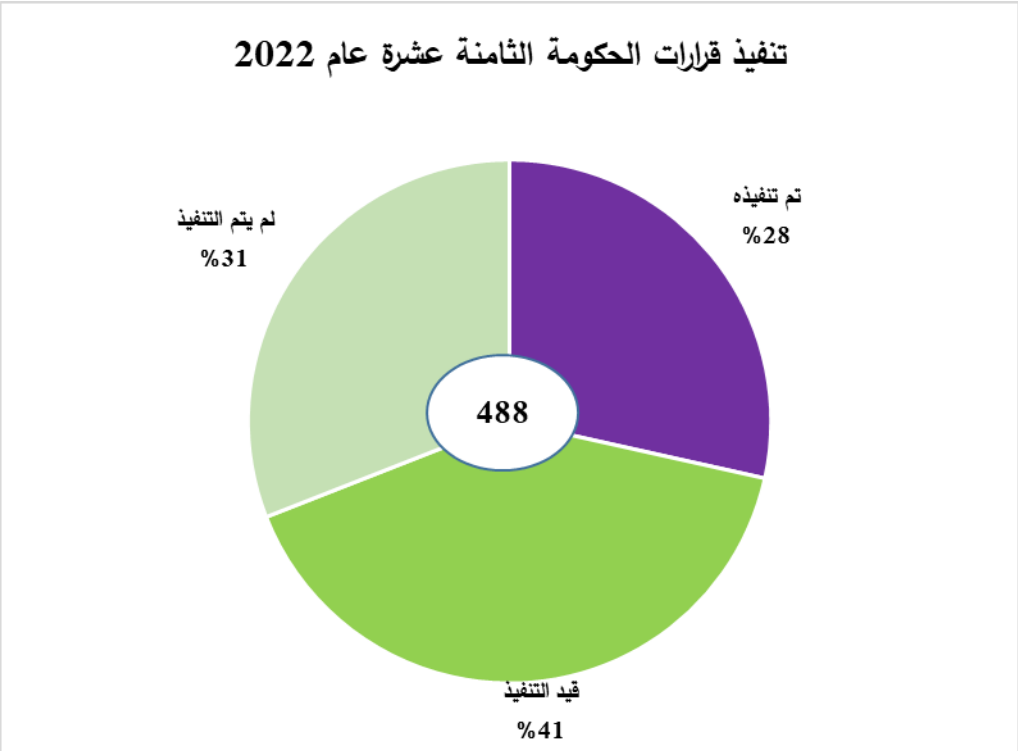

3.2 القرارات المنفذة وفق سرعة التنفيذ

تم تصنيف القرارات **التي تم تنفيذها** وفقاً لأطر زمنية بهدف قياس سرعة تنفيذ القرار، ويُعد مؤشر سرعة التنفيذ من المؤشرات المهمة كونها مؤشر من مؤشرات جودة التنفيذ. والفترة الزمنية هي الفترة اللازمة لتنفيذ القرار بشكل كامل، حيث تم اعتماد تقسيم القرارات التي تم تنفيذها وفقاً للأطر الزمنية التالية: قرارات الإطار الزمني لتنفيذها من (6–10) أشهر، وقرارات من (3–5) أشهر، وقرارات (شهرين وأقل)، والجدول التالي يبين القرارات المنفذة وفقاً لسرعة التنفيذ.

جدول رقم 1

القرارات المنفذة عام 2022 وفقاً لسرعة التنفيذ

العمر الزمني لتنفيذ القرار	عدد القرارات التي تم تنفيذها	النسبة المئوية
من (6–10) أشهر	13	%9
من (3–5) أشهر	44	%32
شهرين وأقل	82	%59
مجموع القرارات المنفذة (بعد استثناء القرارات الروتينية)	139	%100

هامش التقريب 0,50%

4. تصنيف قرارات مجلس الوزراء

تم تصنيف القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بهدف معرفة أولويات الحكومة وفقاً للقرارات الصادرة عنها، ومراجعة سياساتها وفقاً للبرنامج الحكومي، وتخصص قراراتها، وبناء عليه تم تصنيف قرارات مجلس الوزراء لما يلي:

4.1 التصنيف وفق المجالات التنموية.

4.2 التصنيف وفق المستويات الإدارية.

4.3 التصنيف وفق (نوع) تخصص القرار.

4.4 التصنيف وفق البرنامج الحكومي للحكومة الثامنة عشرة.

4.1 تصنيف القرارات وفق المجالات التنموية العامة

في هذا البند تم تصنيف قرارات مجلس الوزراء وفقاً للمجالات التنموية العامة وهي: مجال الحكم ومجال التنمية الاقتصادية ومجال التنمية الاجتماعية ومجال البنية التحتية، يندرج تحت كل مجال مجموعة من القطاعات على النحو التالي: **مجال الحكم** ويتكون من القطاعات التالية: العدالة وسيادة القانون والأمن والعلاقات الدولية والمال والتنمية الإدارية والحكم المحلي والإداري وإدارة الأراضي والإحصاء والإعلام. **مجال البنية التحتية** ويتكون من قطاعات: الطاقة والموارد الطبيعية والمياه والإسكان والنفايات الصلبة والنقل والمواصلات والبيئة. **مجال التنمية الاجتماعية** ويشمل قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والقدس والثقافة وتمكين المرأة والشباب. **مجال التنمية الاقتصادية** ويتكون من قطاعات الصناعة والتجارة، والزراعة والسياحة والعمل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. مع الإشارة إلى أنه يتم احتساب القرارات الروتينية كبند مستقل وليست جزء من المجالات التنموية، وقد تم تفصيل هذه المجالات (ملحق 3)، والجدول التالي يوضح توزيع قرارات الحكومة خلال عام 2022 وفقاً للمجالات التنموية.

جدول رقم 2

تصنيف قرارات مجلس الوزراء وفقاً للمجالات التنموية العامة عام 2022

#	المجالات التنموية	عدد القرارات ونسبتها		عملية التنفيذ بالنسبة المئوية (%)		
		عدد القرارات	النسبة المئوية للقرارات في المجال	تم تنفيذه	قيد التنفيذ	لم تتم التنفيذ
.1	القرارات الروتينية	330	%40	%73	%15	%12
.2	مجال الحكم	214	%26	%28	%41	%31
.3	مجال التنمية الاجتماعية	142	%17	%31	%37	%32
.4	مجال التنمية الاقتصادية	67	%8	%22	%46	%31
.5	مجال البنية التحتية	65	%8	%31	%40	%29
	الإجمالي	818	%100			

هامش التقريب 0,50%

يلاحظ أن 31% تقريباً من القرارات لم يتم تنفيذها حتى الآن، مع الإشارة إلا أن 49% من هذه القرارات صدرت خلال الربع الأخير من عام 2022.

4.2 تصنيف القرارات وفق المستويات الإدارية

تقسم القرارات من حيث المستوى الإداري إلى ثلاثة أنواع هي: القرارات الاستراتيجية، والقرارات التكتيكية (الإدارية)، والقرارات التشغيلية (التنفيذية)، وتعد القرارات الاستراتيجية أهم هذه القرارات من حيث أن أثرها بعيد المدى، كما أنها تحتاج لدراسة موسعة وإجراءات قبل اتخاذها والملحق رقم 4 يبين هذه القرارات، وفيما يلي توزيع للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء خلال عام 2022 وفق المستويات الإدارية.

جدول رقم 3

تصنيف قرارات مجلس الوزراء وفقاً للمستويات الإدارية عام 2022

#	القرارات وفقاً للمستويات الإدارية	عدد القرارات ونسبتها		عملية التنفيذ بالنسبة المئوية (%)		
		عدد القرارات	النسبة المئوية للقرارات في هذا المجال	لم تنفذه	قيد التنفيذ	تم تنفيذه
.1	القرارات التشغيلية (التنفيذية- الروتينية)	330	%40	%73	%15	%12
.2	القرارات التكتيكية (الإدارية)	431	%53	%26	%43	%31
.3	القرارات الاستراتيجية	57	%7	%49	%21	%30
	الإجمالي	818	%100			

هامش التقريب 0,50%

أعلى نسبة قرارات لم تنفذ كانت في القرارات التكتيكية وبلغت 31%، وتشتمل القرارات التكتيكية على قرارات الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية، وإنشاء واستحداث دوائر أو إدارات عامة جديدة، ونقل إدارات أو وحدات وتعديل تبعية أجسام على مستوى الدوائر الحكومية وبلغت نسبة عدم التنفيذ لهذه القرارات 5%.

ومن ضمن القرارات التكتيكية التي لم تنفذ حتى الآن، قرارات تتعلق باعتماد سياسات وتشكيل لجان، واتفاقيات الدولية، ومشتريات وعطاءات.

4.3 تصنيف القرارات وفق التخصص

تخصص القرار هو: **مجال نشاط أو عمل القرار**، وبموجب هذا التصنيف تم تقسيم القرارات إلى اعتماد سياسات وإقرار تشريعات جديدة، وتشكيل لجان وفرق وطنية، والمصادقة على اتفاقيات ومذكرات تفاهم، ومشتريات ولجان عطاءات، وتخصيص مبالغ مالية، وموافقة على أوامر تغييرية، ومساعدات مالية، واعتماد خطط عمل.

جدول رقم 4

تصنيف قرارات مجلس الوزراء وفق التخصص عام 2022

#	تخصص القرارات الصادرة	عدد القرارات ونسبتها		عملية التنفيذ بالنسبة المئوية (%)		
		عدد القرارات	النسبة المئوية للقرارات ضمن فئة التخصص	تم تنفيذه	قيد التنفيذ	لم يتم التنفيذ
.1	القرارات الروتينية	329	%40	%74	%14	%12
.2	اعتماد سياسات وإقرار تشريعات جديدة	270	%33	%34	%36	%30
.3	تشكيل لجان وفرق وطنية	67	%8	%16	%46	%37
.4	تخصيص مبالغ مالية	58	%7	%16	%59	%26
.5	مشتريات ولجان عطاءات	41	%5	%24	%37	%39
.6	المصادقة على اتفاقيات ومذكرات تفاهم	37	%5	%24	%43	%32
.7	مساعدات مالية	8	%1	%25	%50	%25
.8	موافقة على أوامر تغييرية	4	%0	%100	%0	%0
.9	اعتماد خطط عمل	4	%0	%50	%50	%0
	الإجمالي	818	%100			

هامش التقريب 0,50%

تبلغ نسبة القرارات التي لم تنفذ حتى الآن 31%، والعدد الأكبر من القرارات التي لم تنفذ هي قرارات تشكيل لجان، وقرارات المشتريات ولجان العطاءات، والاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

4.4 تصنيف القرارات وفقاً للبرنامج الحكومي

تم تصنيف قرارات مجلس الوزراء وفقاً للمحاور العشر التي حددها برنامج الحكومة الثامنة عشرة، بهدف التعرف على نسب القرارات الصادرة في كل محور من هذه المحاور، وعملية تنفيذ القرارات في كل محور، وكانت التصنيفات على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 5

تصنيف قرارات مجلس الوزراء الصادرة عام 2022 وفقاً للبرنامج الحكومي

#	المحاور الرئيسة للبرنامج الحكومي	عدد القرارات ونسبتها		عملية التنفيذ بالنسبة المئوية (%)		
		عدد القرارات	النسبة المئوية للقرارات في كل محور	تم تنفيذه	قيد التنفيذ	لم يتم التنفيذ
	القرارات الروتينية	330	%40	%73	%15	%12
.1	الإصلاح والتطوير	163	%20	%30	%39	%31
.2	تحسين الخدمات وظروف الحياة للمواطنين وتخفيف معاناتهم	119	%15	%29	%38	%34
.3	العلاقات الدبلوماسية والدولية والعربية	41	%5	%20	%41	%39
.4	النهوض بالإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي	41	%5	%22	%49	%29
.5	تعزيز الاستثمار بالطاقة النظيفة	35	%4	%34	%37	%29
.6	صون الحريات وتعزيز الشفافية والثقة بين المواطن والحكومة	33	%4	%30	%45	%24
.7	تعزيز مسيرة التعليم والتدريب المهني	22	%3	%36	%36	%27
.8	تعزيز دور المرأة والشباب	16	%2	%31	%50	%19
.9	الاهتمام بتوفير مصادر مائية صالحة ونظيفة	10	%1	%10	%50	%40
.10	الحد من البطالة ومحاربة الفقر	8	%1	%38	%38	%25
	الإجمالي	818	%100			

هامش التقريب 0,50%

أعلى نسبة قرارات لم تنفذ كانت في المحاور التالية: العلاقات الدبلوماسية والدولية والعربية، ومحور الاهتمام بتوفير مصادر مائية صالحة ونظيفة، تحسين الخدمات وظروف الحياة للمواطنين.

5. تكليفات مجلس الوزراء

عدد التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء: صدر عن الحكومة الثامنة عشرة عام 2022 ما مجموعه **814** **تكليف**، والتكليفات موزعة على جلسات مجلس الوزراء وفقاً للجدول رقم 2 (ملحق).

5.1 تنفيذ تكليفات مجلس الوزراء

تنفيذ التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء: بلغ عدد التكليفات **بعد استثناء التكليفات الروتينية 650 تكليف**، تم تنفيذ 249 تكليف، عدد التكليفات قيد التنفيذ 241 تكليف، و160 تكليف لم يتم البدء بتنفيذها، والرسم البياني التالي يبين نسب تنفيذ التكليفات.

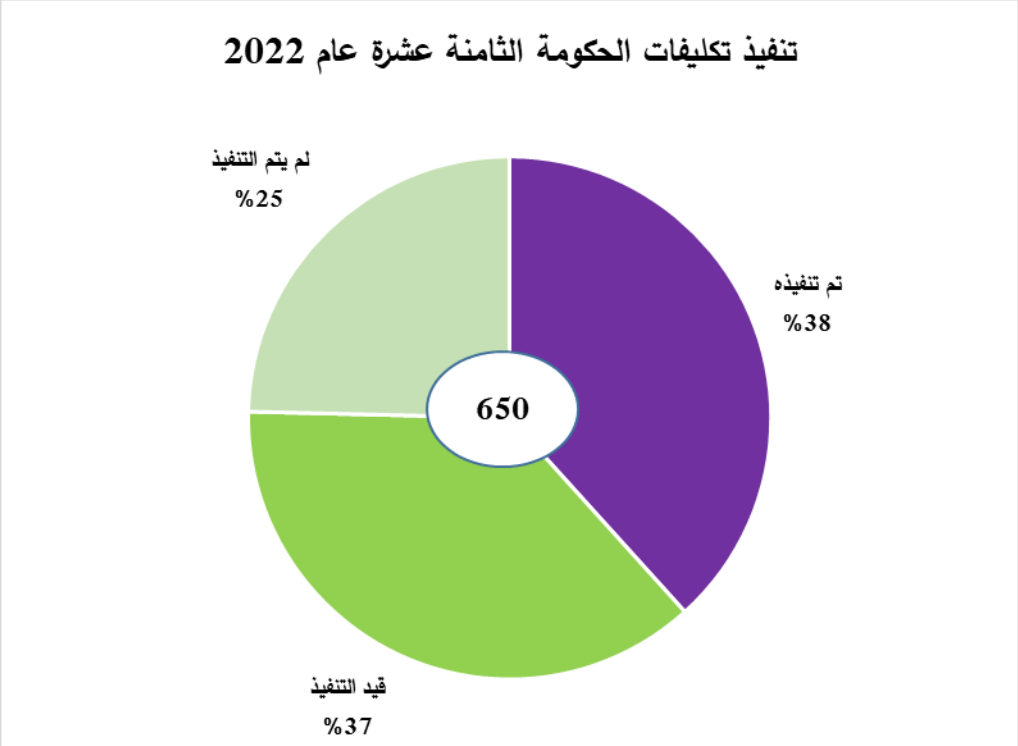

5.2 التكليفات المنفذة وفق سرعة التنفيذ

تم تصنيف التكليفات المنفذة الصادرة عن مجلس الوزراء وفقاً لسرعة تنفيذ التكليف، وتجدر الإشارة إلى أنه تم استثناء التكليفات الروتينية عند حساب سرعة التنفيذ في التكليفات المنفذة كما هو الحال في القرارات، والجدول التالي يبين هذه التصنيفات:

جدول رقم (6)

تصنيف التكليفات المنفذة عام 2022 وفق سرعة التنفيذ

العمر الزمني لتنفيذ التكليف	عدد التكليفات التي تم تنفيذها	النسبة المئوية
من (6-10) أشهر	10	%4
من (3-5) أشهر	43	%17
شهرين وأقل	196	%79
مجموع التكليفات المنفذة (تم استثناء التكليفات الروتينية)	249	%100

هامش التقريب 0,50%

5.3 التكليفات المحددة بزمن للتنفيذ

تم مراجعة تكليفات مجلس الوزراء الصادرة عام 2022، وحصر التكليفات المحددة بزمن باستثناء التكليفات الروتينية وتبين أن 148 تكليف منها محدد بزمن للتنفيذ، وهذا العدد يشكل ما نسبته 19% من مجمل التكليفات الصادرة عن الحكومة عام 2022، والجدول أدناه يبين مدى الالتزام بالتنفيذ بالوقت المحدد، ويظهر الجدول أن النسبة الأعلى 65% من الدوائر الحكومية لم تلتزم بالتنفيذ في الوقت المحدد.

جدول رقم (7)

التكليفات المحددة بزمن عام 2022 وفقاً للإلتزام بالزمن المحدد للتنفيذ

الإلتزام بالزمن المحدد للتنفيذ	عدد التكليفات المحددة بزمن	النسبة المئوية
لم تلتزم بالفترة المحددة للتنفيذ	97	%65
التزمت بالفترة المحددة للتنفيذ	44	%30
لم تنتهي المدة المحددة للتنفيذ حتى تاريخه	7	%5
مجموع التكليفات المحددة بزمن (باستثناء التكليفات الروتينية)	148	%100

هامش التقريب 0,50%

6. تصنيف تكليفات مجلس الوزراء

تم اعتماد ذات المنهجية التي استخدمت في تحليل القرارات في عملية تحليل التكليفات من حيث تصنيف التكليفات وفق المجالات التنموية العامة والتصنيف وفق المستويات الإدارية، والتصنيف وفق التخصص، والتصنيف وفق البرنامج الحكومي.

6.1 تصنيف التكليفات وفق المجالات التنموية العامة

الجدول التالي يبين توزيع تكليفات مجلس الوزراء على المجالات التنموية المختلفة عام 2022، كما يوضح الملحق رقم 5 تفاصيل توزيع التكليفات على المجالات المختلفة.

جدول رقم (8)

تصنيف تكليفات مجلس الوزراء وفقاً للمجالات التنموية العامة عام 2022

#	تصنيف التكليفات وفقاً للمجالات	عدد التكليفات ونسبتها		عملية التنفيذ بالنسبة المئوية (%)		
		عدد التكليفات	النسبة المئوية للتكليفات في هذا المجال	لم تنفذ	قيد التنفيذ	تم التنفيذ
1	مجال الحكم	234	%29	%38	%41	%21
2	مجال التنمية الاجتماعية	204	%25	%38	%36	%26
3	مجال التنمية الاقتصادية	113	%14	%34	%38	%28
4	مجال البنية التحتية	99	%12	%45	%29	%25
	التكليفات الروتينية	164	%20	%53	%25	%22
	الإجمالي	814	%100			

هامش التقريب 0,50%

25% من التكليفات لم تنفذ حتى الآن، والنسبة الأكبر كانت في مجال التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ويعود عدم إرسال الدوائر الحكومية تقارير متابعة عاملاً مهماً في عدم معرفة مدى تنفيذ القرارات والتكليفات.

6.2 تصنيف التكليفات وفق المستويات الإدارية

تقسم التكليفات من حيث المستوى الإداري إلى ثلاثة أنواع هي: التكليفات الاستراتيجية والتكليفات التكتيكية والتكليفات التشغيلية (التنفيذية)، وانقسمت التكليفات بين تكليفات تكتيكية، وتكليفات تشغيلية، ولا يوجد أي تكليفات استراتيجية، وفيما يلي توزيع للتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء عام 2022 وفقاً للمستويات الإدارية.

جدول رقم (10)

تصنيف تكليفات مجلس الوزراء وفقاً للمستويات الإدارية عام 2022

#	التكليفات وفقاً للمستويات الادارية	عدد التكليفات ونسبتها		عملية التنفيذ بالنسبة المئوية (%)		
		عدد التكليفات	النسبة المئوية للتكليفات	تم تنفيذه	قيد التنفيذ	لم يتم التنفيذ
1	التكليفات التكتيكية	650	%80	%38	%37	%25
2	التكليفات التشغيلية (التنفيذية- الروتينية)	164	%20	%53	%25	%22
	الإجمالي	814	%100			

هامش التقريب 0,50%

6.3 تصنيف التكليفات وفق التخصص

تم تصنيف التكليفات وفق التخصص وهذه الأنواع هي: دراسة ومعالجة قضايا، قضايا وتعليمات مالية، تقديم دراسات وتقارير، دراسة تشريعات وما يتعلق بها، تعليمات، تقديم تصورات ومقترحات ومذكرات تفسيرية، عطاءات وإحالات قطعية، إعداد برامج وتقارير إعلامية، إعداد خطط قطاعية وتنموية وتطويرها، إعداد برامج عمل، منح موافقات، بالإضافة إلى التكليفات الروتينية.

جدول رقم (11)

تصنيف تكليفات مجلس الوزراء وفق التخصص عام 2022

#	تخصص التكليفات الصادرة	عدد التكليفات ونسبتها		عملية التنفيذ بالنسبة المئوية (%)		
		عدد التكليفات	النسبة المئوية للتكليفات وفق التخصص	تم تنفيذه	قيد التنفيذ	لم يتم التنفيذ
.1	دراسة ومعالجة قضايا	179	%22	%26	%40	%34
.2	دراسة تشريعات، وما يتعلق بها	135	%17	%53	%41	%6
.3	تقديم تصورات ومقترحات ومذكرات تفسيرية	88	%11	%30	%40	%31
.4	تقديم دراسات وتقارير	78	%10	%38	%24	%37
.5	قضايا وتعليمات مالية	67	%8	%37	%42	%21
.6	عطاءات وإحالات قطعية	45	%6	%60	%22	%18
.7	تكليفات للجان للدراسة ولجان مصغرة	30	%4	%37	%33	%30
.8	تعليمات	14	%2	%29	%50	%21
.9	إعداد برامج وتقارير إعلامية	6	%1	%67	%33	%0
.10	إعداد برامج عمل	4	%0	%50	%50	%0
.11	إعداد خطط قطاعية وتنموية وتطويرها	2	%0	%50	%50	%0
.12	منح موافقات	1	%0	%0	%100	%0
.13	دراسة مقترحات وسياسات	1	%0	%0	%100	%0
	تكليفات روتينية	164	%20	%53	%25	%22
	الإجمالي	814	%100			

هامش التقريب 0,50%

أعلى نسبة تكليفات لم تنفذ كانت في البنود التالية: تقديم دراسات وتقارير، ودراسة ومعالجة قضايا، وتقديم تصورات ومقترحات ومذكرات.

6.4 تصنيف التكليفات وفقاً للبرنامج الحكومي

تم تصنيف تكليفات مجلس الوزراء وفقاً للمحاور العشر التي حددها برنامج الحكومة الثامنة عشرة، بهدف التعرف على نسب التكليفات الصادرة في كل محور من هذه المحاور، وعملية تنفيذ التكليفات في كل محور، وكانت التصنيفات على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (12)

تصنيف تكليفات مجلس الوزراء الصادرة عام 2022 للحكومة وفقاً للبرنامج الحكومي

#	المحاور الرئيسة للبرنامج الحكومي	عدد التكليفات ونسبتها		عملية التنفيذ بالنسبة المئوية (%)		
		عدد التكليفات	النسبة المئوية للتكليفات في كل محور	تم تنفيذه	قيد التنفيذ	لم يتم التنفيذ
.1	تحسين الخدمات وظروف الحياة للمواطنين وتخفيف معاناتهم	171	%21	%32	%35	%33
.2	الإصلاح والتطوير	166	%20	%40	%43	%16
.3	النهوض بالانتاج الصناعي والزراعي والسياحي	78	%10	%33	%36	%31
.4	صون الحريات العامة وتعزيز الشفافية والثقة بين المواطن والحكومة	64	%8	%53	%31	%16
.5	تعزيز مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني	64	%8	%48	%36	%16
.6	تعزيز الاستثمار بالطاقة النظيفة	34	%4	%50	%32	%18
.7	الحد من البطالة ومحاربة الفقر	30	%4	%23	%47	%30
.8	العلاقات الدبلوماسية والدولية والعربية	16	%2	%19	%31	%50
.9	الاهتمام بتوفير مصادر مائية صالحة ونظيفة	14	%2	%21	%29	%50
.10	تعزيز دور المرأة والشباب	13	%2	%46	%38	%15
	التكليفات الروتينية	164	%20	%53	%25	%22
	الإجمالي	814	%100			

هامش التقريب 0,50%

وكما هو الحال في القرارات، أعلى المحاور من حيث ارتفاع نسبة عدم التنفيذ في **التكليفات** كانت في محوري العلاقات الدبلوماسية والدولية، والاهتمام بتوفير مصادر مائية صالحة ونظيفة.

7 النتائج والتوصيات

7.1 ملخص النتائج

- صدر عن الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة خلال عام 2022 ما مجموعه 818 قرار.
- **تنفيذ القرارات** حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كان على النحو التالي: **بعد استثناء القرارات الروتينية بلغ عدد القرارات 488 قرار**، تم تنفيذ 139 قرار، وقيد التنفيذ 198 قرار، ولم يتم البدء بتنفيذ 151 قرار، ونسبها بالترتيب على الشكل التالي: 28%، 41%، 31%.
- ارتفعت نسبة عدم التنفيذ في قرارات تشكيل اللجان والمشتريات والعطاءات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم. كما أن معظم القرارات غير المنفذة صدرت في الربع الأخير من عام 2022.
- **أسباب ارتفاع نسبة القرارات التي لم يتم تنفيذها حتى الآن:** عدم اجتماع بعض اللجان أو توقفها عن العمل وتعرقل أعمالها، عدم توفر المخصصات المالية لتنفيذ مشاريع القرارات، عدم وجود آليات فعالة لتنفيذ قرارات الاتفاقيات الدولية، عدم صدور المراسيم الرئاسية الخاصة بعدد من القرارات وتحديداً مشاريع القوانين وتخصيص أو استملاك قطع الأراضي وتشكيل مجالس الإدارة والترقيات ونقل موظفين من الفئة العليا، بالإضافة **لضعف تجاوب الدوائر الحكومية وإرسالها متابعات حول تنفيذ القرارات.**
- **سرعة تنفيذ القرارات** تم حصر قرارات مجلس الوزراء **المنفذة (بعد استثناء القرارات الروتينية)** وفقاً للفترات التي نُفّذ فيها القرار، وتبين أن 59% من القرارات **المنفذة** تم تنفيذها في مدة زمنية بلغت شهرين أو أقل، وحوالي 32% من القرارات تم تنفيذها خلال (3-5) أشهر، في حين استغرق تنفيذ 9% من القرارات ما يزيد عن ستة أشهر.
- **<u>المجالات التنموية:</u>** توزعت قرارات مجلس الوزراء على النحو التالي: أعلى قرارات صدرت في مجال الحكم بنسبة 26% وعددها 214 قرار، يليها قرارات مجال التنمية الاجتماعية بنسبة 17% وعددها 142 قرار، وقرارات مجال التنمية الاقتصادية بنسبة 8% وعددها 67 قرار، وقرارات صدرت في البنية التحتية بنسبة 8% وعددها 65 قرار.

- **القرارات الروتينية**: نسبة القرارات الروتينية 40% من مجمل القرارات الصادرة عام 2022 وعددها 330 قرار.
- **مجال الحكم**: أعلى قرارات صدرت في هذا المجال هي قرارات قطاع التنمية الإدارية بنسبة 7%، يليه قطاع الحكم المحلي والإداري قطاع الأمن وقطاع إدارة الأراضي بنسبة 4% لكل قطاع منها، يليه قطاع المال بنسبة 3%، وقطاع العلاقات الدولية وقطاع العدالة وسيادة القانون بنسبة 2% لكل قطاع، ونسبة 1% لقطاع الإعلام.
- **مجال التنمية الاقتصادية**: أعلى عدد قرارات كانت في قطاع الصناعة والتجارة بنسبة قرارات 3%، يليه قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الزراعة والتنمية الريفية بنسبة قرارات بلغت 2% لكل قطاع، وقطاع العمل وقطاع السياحة والآثار نسبة 1% لكل قطاع من هذه القطاعات.
- **مجال التنمية الاجتماعية**: العدد الأكبر من قرارات هذا المجال هي القرارات الصادرة في قطاع الصحة بنسبة 5%، يليه قطاع الحماية الاجتماعية والتمكين بنسبة 4% ويشمل هذا القطاع (الشؤون الاجتماعية، والأوقاف، الجدار والاستيطان، الأسرى)، أما قطاع التعليم (العام، العالي، التقني والمهني) فبلغت نسبة قراراته 3%، و2% نسبة قرارات تعزيز صمود المواطنين المقدسيين، ونسبة 1% لكل من قطاع الثقافة والتراث وقطاع المرأة وقطاع الشباب.
- **مجال البنية التحتية**: التركيز الأكبر في هذا المجال كان على قطاع الطاقة حيث بلغت نسبة القرارات الصادرة للقطاع 3% من مجمل القرارات. وقطاع المياه والمياه العادمة وقطاع النفايات الصلبة وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الإسكان والمباني العامة كانت نسبة قرارات كل قطاع منها 1%.
- **القرارات وفق المستويات الإدارية**: توزعت القرارات على ثلاثة مستويات إدارية هي: القرارات التكتيكية بنسبة 53%، القرارات التشغيلية (التنفيذية) بنسبة 40%، والقرارات الاستراتيجية بنسبة 7%، مع الإشارة إلى أن القرارات الاستراتيجية توزعت على المجالات التنموية العامة: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبنية التحتية والحكم، والملحق 4 يوضح القرارات الاستراتيجية.
- **القرارات وفق التخصص**: عند تقسيم قرارات مجلس الوزراء وفقاً لمجال التخصص، تبين أن أعلى نسبة قرارات هي اعتماد سياسات وإقرار تشريعات جديدة بنسبة 33% من مجمل القرارات، يليها قرارات تشكيل لجان وفرق وطنية بنسبة

8%، (مع الإشارة إلى أن لجان العطاءات لم يتم حسابها ضمن هذه النسبة) وتم تصنيفها تحت بند (مشتريات ولجان عطاءات). وشكلت نسبة قرارات تخصيص مبالغ مالية 7% من مجمل القرارات، أما قرارات المصادقة على الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وقرارات المشتريات ولجان العطاءات نسبة 5% لكل نوع من هذه الأنواع. هذا وقد بلغت نسبة قرارات المساعدات المالية 1%.

- **القرارات وفقاً للبرنامج الحكومي**: بناء على الإحصائيات الخاصة بتصنيف القرارات وفقاً للبرنامج الحكومي تبين أن القرارات تركزت في محور الإصلاح والتطوير بنسبة 20%، يليه بنسبة 15% محور تحسين الخدمات وظروف الحياة للمواطنين وتخفيف معاناتهم، 5% نسبة قرارات لكل محور من محاور العلاقات الدبلوماسية والدولية والعربية والنهوض بالانتاج الصناعي والزراعي والسياحي. وكانت نسبة القرارات الخاصة بمحور الطاقة النظيفة ومحور صون الحريات وتعزيز الشفافية 4% لكل محور منهما، و3% نسبة قرارات محور التعليم، و2% نسبة قرارات محور تعزيز دور المرأة والشباب، وبلغت نسبة قرارات كل من محور الاهتمام بالمصادر المائية ومحور الحد من البطالة ومكافحة الفقر 1% لكل محور منهما.
- **بلغ العدد الإجمالي للتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء** عام 2022 من عمل الحكومة 814 تكليف.
- **تنفيذ التكليفات عام 2022: تم استثناء التكليفات الروتينية وبالتالي بلغ عدد التكليفات 650 تكليف**، وبلغت نسبة التكليفات التي تم تنفيذها 38% أي ما مجموعه 249 تكليف، أما نسبة التكليفات قيد التنفيذ فقد بلغت 37% وعددها 241 تكليف، والتكليفات التي لم يتم البدء بتنفيذها 25% وعددها 160 تكليف.
- **سرعة تنفيذ التكليفات:** تم حصر التكليفات المنفذة وفقاً للفترات التي تم الانتهاء من تنفيذها واستثناء التكليفات الروتينية منها، وتبين أن 79% من التكليفات **التي تم تنفيذها** نفذت في مدة زمنية شهرين أو أقل.
- **الالتزام بالفترة الزمنية للتنفيذ:** نسبة التكليفات المحددة بزمن 19% من مجمل التكليفات، في حين 65% من المؤسسات المكلفة لم تلتزم بالفترة الزمنية المحددة للتنفيذ.

- **أعلى نسبة تكليفات** خلال فترة التقرير صدرت في مجال الحكم حيث بلغت نسبتها 29% وعددها 234 تكليف، يليها التنمية الاجتماعية 25% بتكليفات عددها 204، يليها تكليفات مجال التنمية الاقتصادية بنسبة 14% وعددها 113، أما تكليفات مجال البنية التحتية 99 تكليف بنسبة 12%، وبلغت نسبة التكليفات الروتينية 20% وعددها 164 تكليف.

- **تصنيف التكليفات وفق المستويات الإدارية:** انقسمت التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء إلى تكليفات تكتيكية ونسبتها 80%، وتكليفات تشغيلية ونسبتها 20%.

- **تصنيف التكليفات وفق التخصص:** أبرز أنواع التكليفات وأعلاها نسبة هي التكليفات التي تتعلق بدراسة ومعالجة قضايا حيث بلغت نسبتها 22% من مجمل التكليفات الصادرة عام 2022 للحكومة، تليها دراسة التشريعات بنسبة 17%، وتقديم تصورات ومقترحات 11%، وتقديم دراسات وتقارير 10%، وقضايا وتعليمات مالية 8%. هذا وبلغت نسبة التكليفات الصادرة بخصوص العطاءات والإحالات القطعية 6%، وبلغت نسبة التكليفات المحالة للجان للدراسة 4%. فضلاً عن هذا بلغت نسبة تكليفات التعليمات 2% ونسبة إعداد برامج وتقارير إعلامية 1%، هذا ولم تصل نسبة التكليفات الصادرة بخصوص منح موافقات، وإعداد برامج عمل، وإعداد خطط قطاعية وتنموية وتطويرها، ودراسة مقترحات وسياسات نسبة 1% لكل نوع من هذه الأنواع.

- **تصنيف التكليفات وفق البرنامج الحكومي:** تم تصنيف التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء وفقاً لبرنامج عمل الحكومة، وكانت أعلى نسب التكليفات 21% في محور تحسين الخدمات وظروف الحياة للمواطنين وتخفيف معاناتهم، ومحور الإصلاح والتطوير 20%، يليهما محور النهوض بالإنتاج الزراعي والصناعي والسياحي بنسبة 10%، وبلغت نسبة التكليفات المختصة بمحوري صون الحريات العامة وتعزيز الشفافية والثقة بين المواطن والحكومة ومحور تعزيز مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني 8% في كل محور من هذه المحاور، تليها تكليفات تعزيز الإستثمار بالطاقة النظيفة، والحد من البطالة ومحاربة الفقر بنسبة 4% لكل محور. هذا وقد بلغت نسبة التكليفات الصادرة بمحاور العلاقات الدبلوماسية والدولية والعربية ومحور الإهتمام بمصادر مائية صالحة ونظيفة

ومحور تعزيز دور المرأة 2% لكل محور. ومن الملاحظ أن التركيز الأكبر كان على محوري الإصلاح والتطوير وتحسين الخدمات وظروف الحياة للمواطنين وتخفيف معاناتهم في كل من قرارات وتكليفات مجلس الوزراء خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

7.2 التوصيات

- الطلب من جهات التنفيذ البدء بتنفيذ القرارات والتكليفات التي لم يتم تنفيذها حتى الآن، حيث بلغت نسبة القرارات 31% والتكليفات 25%.

- تحديد آليات تنفيذ القرارات قبل إصدارها، لمساعدة جهات التنفيذ على التطبيق الفعلي والسليم، وذلك من خلال تضمين آليات لتنفيذ القرار في المذكرات التفسيرية الخاصة بالقرارات، لما لها من أهمية في تحقيق التنفيذ الكامل والسلس للقرارات.
- وضع وتفعيل آليات لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وذلك لارتفاع نسبة عدم التنفيذ في هذا البند.
- التركيز على قطاعات مثل **قطاع الإعلام، وقطاع البيئة**، وهي من القطاعات الأقل عدداً من ناحية القرارات الصادرة، وفيما يتعلق بالإعلام نقترح تفعيل دوائر الإعلام في الدوائر الحكومية.
- ضرورة تقديم الوزارات والمؤسسات الحكومية مزيد من التعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتقديم تقارير متابعة لتنفيذ القرارات والتكليفات أولاً بأول، بغض النظر عن اكتمال عملية التنفيذ أو استمراريتها، هذا بالإضافة إلى ضرورة إرسال معلومات تفصيلية حول عملية التنفيذ.
- حث الدوائر الحكومية المختلفة على الإسراع في إنشاء دوائر متابعة تنفيذ القرارات بهدف تفعيل عملية المتابعة.
- الاستمرار في التركيز على القرارات الاستراتيجية من قبل المجلس – نسبة هذه القرارات **7%**، وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد القرارات الاستراتيجية عن العام السابق 2021 بشكل طفيف.
- إجراء دراسة حول القرارات والتكليفات المحددة بزمن للتعرف على أسباب عدم الالتزام بزمن التنفيذ.
- حث وحدات شؤون مجلس الوزراء على إعطاء أهمية أكبر لمتابعة تنفيذ القرارات، لما لها من أهمية في رفد مجلس الوزراء بالمعلومات للوصول إلى أفضل المستويات في تحقيق الفاعلية الحكومية.

8. المـلاحـق

ملحق رقم (1)

أعداد قرارات مجلس الوزراء موزعة وفقاً للجلسات الأسبوعية المنعقدة عام 2022

رقم الجلسة	عدد القرارات	رقم الجلسة	عدد القرارات	رقم الجلسة	عدد القرارات
141	19	**142**	17	**143**	12
144	15	**145**	10	**146**	10
147	9	**148**	17	**149**	13
150	16	**151**	19	**152**	22
153	15	**154**	2	**155**	14
156	13	**157**	27	**158**	18
159	22	**160**	22	**161**	24
162	1	**163**	21	**164**	19
165	20	**166**	20	**167**	16
168	21	**169**	27	**170**	16
171	30	**172**	17	**173**	13
174	15	**175**	13	**176**	24
177	13	**178**	21	**179**	22
180	13	**181**	39	**182**	22
183	23	**184**	18	**185**	10
186	15	**187**	13		
مجموع القرارات 818 قرار خلال عام 2022					

ملحق رقم (2)

أعداد تكليفات مجلس الوزراء موزعة وفقاً للجلسات الأسبوعية المنعقدة عام 2022

رقم الجلسة	عدد التكليفات	رقم الجلسة	عدد التكليفات	رقم الجلسة	عدد التكليفات
141	14	**142**	19	**143**	12
144	30	**145**	19	**146**	21
147	14	**148**	10	**149**	14
150	25	**151**	17	**152**	16
153	11	**154**	16	**155**	19
156	21	**157**	19	**158**	11
159	16	**160**	15	**161**	21
162	5	**163**	11	**164**	9
165	26	**166**	27	**167**	21
168	20	**169**	22	**170**	16
171	15	**172**	16	**173**	28
174	28	**175**	19	**176**	18
177	14	**178**	9	**179**	18
180	22	**181**	20	**182**	21
183	17	**184**	17	**185**	15
186	14	**187**	6		
مجموع التكليفات 814 تكليف خلال عام 2022					

ملحق (3)

تصنيف القرارات وفق المجالات التنموية خلال عام 2022

المجال	التصنيف وفق المجالات التنموية	عدد القرارات	النسبة المئوية
مجال التنمية الاقتصادية	قطاع الصناعة والتجارة	22	%3
	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	19	%2
	قطاع الزراعة والتنمية الريفية	14	%2
	قطاع العمل	6	%1
	قطاع السياحة والآثار	6	%1
مجال الحكم	قطاع التنمية الإدارية	54	%7
	قطاع الأمن	32	%4
	قطاع الحكم المحلي والإداري	30	%4
	قطاع إدارة الأراضي	29	%4
	قطاع المال	27	%3
	قطاع العدالة وسيادة القانون	18	%2
	قطاع العلاقات الدولية	14	%2
	قطاع الإعلام	6	%1
	قطاع المعلومات والإحصاء	4	%0
مجال التنمية الاجتماعية	قطاع الصحة	42	%5
	قطاع الحماية الاجتماعية والتمكين	33	%4
	قطاع التعليم	26	%3
	تعزيز صمود المقدسيين	15	%2
	قطاع تمكين المرأة	9	%1
	قطاع الثقافة والتراث	9	%1
	قطاع تمكين الشباب والرياضة	8	%1
مجال البنية التحتية	قطاع الطاقة والموارد الطبيعية	26	%3
	قطاع المياه–والمياه العادمة	11	%1
	قطاع الإسكان والمباني العامة	9	%1
	قطاع النقل والمواصلات	8	%1
	قطاع النفايات الصلبة	7	%1
	قطاع البيئة	4	%0
القرارات الروتينية	القرارات الروتينية	330	%40
الإجمالي		818	%100

ملحق رقم (4)

أبرز القرارات الاستراتيجية عام 2022

#	عنوان القرار	رقم القرار
.1	إنشاء شركة كهرباء محافظة قلقيلية المساهمة المحدودة	18/141/02
.2	اعتماد استراتيجية فلسطين للبيانات الإحصائية للأعوام 2022-2026	18/142/04
.3	نظام ضبط ومصادرة وإتلاف وبيع المركبات والدراجات الآلية غير القانونية	18/143/12
.4	نظام ترخيص محطات شحن المركبات الكهربائية	18/146/08
.5	نظام الغرفة الاقتصادية لدى محكمة استئناف القدس ومحكمة بداية رام الله	18/146/09
.6	اعتماد الخطة التنفيذية لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين لبيئة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	18/147/01
.7	مشروع قانون معدل لقانون الخدمة المدنية	18/149/01
.8	احتساب فترات الغياب بسبب رعاية الطفل في استحقاقات التقاعد	18/149/02
.9	نظام التقاوي والبذور ومواد الإكثار النباتية	18/151/17
.10	نظام إدارة وإجراءات ورسوم سجل الشركات	18/152/21
.11	نظام الأرقام المميزة للوحات تمييز المركبات لسنة 2022	18/153/15
.12	مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2022	18/154/01
.13	استراتيجية الشراء الإلكتروني	18/155/01
.14	القواعد العامة لتحديد سياسات رسوم الاشتراك (الربط) الكهربائي	18/155/02
.15	لائحة إجراءات الحماية ومنح الحقوق للطفل	18/155/11
.16	اتفاقية الامتياز لمشروع زهرة الفنجان	18/158/01
.17	وثيقة رخصة شركات تقديم خدمات الألياف الضوئية	18/158/04
.18	نظام التفتيش القضائي لأعضاء النيابة العامة	18/158/15
.19	نظام المدد والخبرات الإضافية اللازمة للمتقدم للحصول على الوظيفة القضائية	18/158/16
.20	مشروع قانون بشأن تعديل قرار بقانون الطفل الفلسطيني	18/158/18
.21	مشروع قرار بقانون بشأن المختبر الجنائي	18/159/18
.22	مشروع قانون الهيئة العامة للبترول	18/159/19
.23	مشروع اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية	18/159/21
.24	مشروع قرار بقانون ضبط وتوزيع الميراث	18/161/19
.25	مشروع قرار بقانون بشأن الخدمات البريدية	18/161/21
.26	نظام تحديد رسوم وشروط ترخيص مقاولي الإنشاءات	18/163/21
.27	مشروع قرار بقانون الخدمات الحكومية الإلكترونية	18/164/16
.28	مشروع لائحة تحديد لأقدمية القضاة	18/164/18
.29	مشروع قرار بقانون بشأن محاكم الهيئات المحلية	18/166/16
.30	مشروع قرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	18/166/17

ملحق رقم (4)

أبرز القرارات الاستراتيجية عام 2022

#	عنوان القرار	رقم القرار
.31	نظام تنظيم الترتيبات القانونية والوقف	18/167/12
.32	نظام مجلس إدارة صندوق تعويض مصابي حوادث الطرق	18/167/13
.33	نظام رسوم مستخدمي نظام نقل الطاقة الكهربائية	18/167/16
.34	مشروع قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة	18/168/18
.35	مشروع قرار بقانون تعديل قانون العقوبات (الاتجار بالبشر)	18/168/19
.36	نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية	18/169/27
.37	قانون تنظيم مهنة الخبراء	18/170/16
.38	المصادقة على نظام المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية	18/171/15
.39	نظام منح المكافآت لموظفي الخدمة المدنية	18/171/24
.40	المصادقة على نظام الشركات غير الربحية	18/171/17
.41	اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية	18/172/12
.42	مشروع قرار بقانون بشأن ض القيمة المضافة	18/172/16
.43	نظام وحدات القياس	18/174/15
.44	مشروع قرار بقانون بشأن مشروع تطوير جبل قرنطل/ أريحا	18/176/21
.45	نظام الاستثمار بالشراكة مع الهيئات المحلية	18/177/11
.46	سد الاحتياجات البشرية في الوزارات والمؤسسات الحكومية	18/178/19
.47	المصادقة على السياسات العليا للوظيفة العمومية	18/181/01
.48	مشروع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات	18/181/33
.49	توصيات اللجنة الخاصة بالاهتمام والمتابعة بقطاع الشباب والرياضة	18/182/05
.50	اعتماد المنهجية المحدثة للتخطيط، وفق المرفق بهذا القرار.	18/183/02
.51	مشروع قرار بقانون معدل لقانون الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب	18/183/20
.52	اللائحة التنفيذية للوسطاء في عدالة الأحداث	18/184/15
.53	نظام الرسوم التي تتقاضاها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	18/184/17
.54	الاستراتيجية الوطنية لرفع القدرات والاحتراف في مجال الشراء العام في فلسطين	18/186/03
.55	إنشاء الهيئة الفلسطينية للسينما	18/187/03

تم اعتماد المنهجية المستخدمة لدى الدائرة القانونية في تقسيم التشريعات لتشريعات جديدة وتشريعات معدلة.

ملحق (5)

تصنيف التكليفات وفق المجالات التنموية خلال عام 2022

المجال	التصنيف وفق المجالات التنموية	عدد التكليفات	النسبة المئوية
مجال التنمية الاقتصادية	قطاع الصناعة والتجارة	53	%7
	قطاع العمل	19	%2
	قطاع السياحة والآثار	15	%2
	قطاع الزراعة والتنمية الريفية	15	%2
	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	11	%1
مجال الحكم	قطاع المال	58	%7
	قطاع التنمية الإدارية	34	%4
	قطاع العدالة وسيادة القانون	34	%4
	قطاع الأمن	31	%4
	قطاع الحكم المحلي والإداري	28	%3
	قطاع إدارة الأراضي	25	%3
	قطاع العلاقات الدولية	17	%2
	قطاع الإعلام	5	%1
	قطاع المعلومات والإحصاء	2	%0
مجال التنمية الاجتماعية	قطاع التعليم	64	%8
	قطاع الصحة	62	%8
	قطاع الحماية الاجتماعية والتمكين	38	%5
	تعزيز صمود المقدسيين	18	%2
	قطاع تمكين المرأة	10	%1
	قطاع الثقافة والتراث	9	%1
	قطاع تمكين الشباب والرياضة	3	%0
مجال البنية التحتية	قطاع الإسكان والمباني العامة	31	%4
	قطاع الطاقة والموارد الطبيعية	28	%3
	قطاع النقل والمواصلات	19	%2
	قطاع المياه–والمياه العادمة	14	%2
	قطاع البيئة	4	%1
	قطاع النفايات الصلبة	3	%0
التكليفات الروتينية	التكليفات الروتينية	164	%20
الإجمالي		**814**	

فريق إعداد التقرير

- **الإشراف: د. أمجد غانم/ أمين عام مجلس الوزراء**
- **نفين سلامة – غياظة/ مدير دائرة متابعة تنفيذ القرارات**

فريق دائرة متابعة تنفيذ القرارات

- **داليا هواش**
- **رنا حمايل**
- **خالد بدران**